T02-01228

كلية الحقوق
إدارة الدراسات العليا والبحوث

أحكام عقد القرض
دراسة مقارنة بين
القانون المدني والفقه الإسلامي

بحث لنيل درجة الدكتوراه في القانون المدني المقارن

مقدم من الباحث
أحمد إسماعيل عبدالعزيز عبدالمحسن
المستشار بمحكمة استئناف عالي أسيوط

لجنة الحكم والمناقشة:

الأستاذ الدكتور **عبدالرحمن محمد محمد عبد القادر** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة أسيوط	الأستاذ الدكتور **محمد حسن عبدالرحمن** أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر الشريف
الأستاذ الدكتور **خالد جمال أحمد** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة أسيوط	الأستاذ الدكتور **شحاتة غريب محمد** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة أسيوط سابقاً

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

الرسائل
٦٠٦/٢
٣٤٧
جرد ٢٠١٦

كلية الحقوق
إدارة الدراسات العليا والبحوث

أحكام عقد القرض

دراسة مقارنة بين

القانون المدني والفقه الإسلامي

بحث لنيل درجة الدكتوراه في القانون المدني المقارن

مقدم من الباحث

أحمد إسماعيل عبدالعزيز عبدالمحسن

المستشار بمحكمة استئناف عالي أسيوط

لجنة الحكم والمناقشة:

الأستاذ الدكتور **عبدالرحمن محمد محمد عبد القادر** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة أسيوط	الأستاذ الدكتور **محمد حسن عبدالرحمن** أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر الشريف
الأستاذ الدكتور **خالد جمال أحمد** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة أسيوط	الأستاذ الدكتور **شحاتة غريب محمد** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة أسيوط سابقاً

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

لجنة الحكم والمناقشة :

الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن محمد محمد عبد القادر

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة أسيوط (مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور/ محمد حسن عبدالرحمن

أستاذ القانون المدني المقارن بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر (عضواً مناقشاً)

الأستاذ الدكتور/ خالد جمـــال أحمد

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة أسيوط (عضواً مناقشاً)

الأستاذ الدكتور/ شحـــاتة غريب محمد

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة أسيوط (سابقاً) (عضواً مشرفاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

" مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ "

صدق الله العظيم

سورة البقرة: الآية ٢٤٥

إهـــداء

إلى :

"امي العزيزة" :

رمز التضحية جزاها الله كل خير وأطال في عمرهـــــــا.

"ابي العزيز" :

الذي علمني حسن التعلم وإتقان العمل أطال الله في عمره.

"زوجتي العزيزة" :

ساعدتني في مشوار الدراسة والحياة جزاها الله خـــــيراً.

الباحث

شكر خاص

لأستاذى

المرحوم الأستاذ الدكتور

جابر علي مهران

أستاذ الشريعة الإسلامية

وعميد كلية الحقوق جامعة أسيوط (سابقاً)

أتقدم بخالص الشكر، وحسن الذكر، والدعاء له بالرحمة

على ما قدمه لي من نصح الأب، ورعاية الأستاذ، وحسن الصحبة.

فله الشكر والدعاء بالرحمة والمغفرة

(آمين)

الباحث

المقدمة

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد النبي المصطفى المجتبى المختار وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ؛

فإن أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله تعالى طلب العلم، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " طلب العلم فريضة على كل مسلم "(١)

ولا شك أن علم الفقه من أشرف العلوم، وأعلاها، إذ به صلاح حال الناس في الدنيا، والآخرة، وقد خص الله تعالى عباده المؤمنين على النفير في طلب العلم فقال تعالى: "وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ"(٢) صدق الله العظيم

ومن المعروف أن فقه المعاملات من أهم أبواب الفقه، لذا فقد وضعت الشريعة الإسلامية نظاماً للمعاملات يقوم على المساواة والعدل واهتمت كثيراً بذلك حفظاً للمال وهو من الضرورات التي عنيت الشريعة الإسلامية بحفظها وكذلك القانون المدني، فأوضحت الشريعة الحلال وميزته وحثت عليه، وحرمت الحرام وأبغضته، وشرعت العقوبات عليه وأبطلته، ومما لا شك فيه أن عقد القرض من أهم عقود المعاملات في العصر الحديث وأكثرها شيوعاً هذه الأيام. ولما كان لهذا العقد من أهمية قصوى وما له من وظيفة اجتماعية مثلى في مواجهة البطالة والتضخم ومنع انهيار العملة الوطنية وحماية الاقتصاد القومي هو ما دفعني بحق لعمل هذه الدراسة لمقارنة عقد القرض في القانون المدني الوضعي والفقه الإسلامي، وهي وإن سبقت الإشارة إليها عند بعض الباحثين، إلا أنهم لم يذكروا الوظيفة الاجتماعية لعقد القرض في مواجهة ما أستجد من معاملات وجب البحث فيها من جديد، فعقد القرض هذا من العقود التي اهتم بها الفقه الإسلامي وبحثها كبار فقهاء المسلمين، لأهمية هذا العقد مسترشدين في ذلك بنصوص القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفي عصرنا هذا انتشر التعامل بالإقراض اليوم أكثر مما مضى لدرجة أن الناس اليوم يتعاملون بالقرض أكثر من البيع

---

(١) حديث صحيح بطرقه: أخرجه ابن ماجه فى سننه، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ج١، ص ٨١. وأخرجه الطبراني في الأوسط، ج١، ص ٨.، ج٢ص.٢٨٩ج٣ ص٥٧.ج٨ ص١٩٥ .ج٨ ص٢٤٨ ومن حديث أنس بن مالك، ج٢، ص ٢٩٧، وحديث على بن أبى طالب رضي الله عنه، ج٤، ص ٢٤٥، ومن حديث ابن عباس، ج٦، ص ٩٦، ومن حديث ابن عمر، ج٨، ص٢٥٨.

(٢) سورة التوبة، الآية ١٢٢.

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمـــــة البحـــــث	١ - ٩
الفصل التمهيدي	١٠ - ٦١
التعريف بعقد القرض وأنواعه	
المبحث الأول : التعريف بعقد القرض وأنواعه	١١
المطلب الأول : التعريف بعقد القرض	١١
المطلب الثانى: أنواع عقد القرض	١٩
الفرع الأول: عقد القرض المدنى	١٩
الفرع الثانى: عقد القرض المصرفى	٢٤
الفرع الثالث: عقد القرض الدولى	٤٤
المبحث الثاني : تمييز عقد القرض عن غيره من العقود	٥٠
المطلب الأول: تمييز عقد القرض المدنى عن عقد العارية	٥١
المطلب الثانى: تمييز عقد القرض المدنى عن عقد الوديعة	٥٢
المطلب الثالث: تمييز عقد القرض المدنى عن عقد البيع	٥٦
الباب الأول	٦٢ - ١٩٣
عقد القرض فى القانون المدني	
الفصل الأول : أركان عقد القرض المدنى	٦٣
- المبحث الأول : التراضى فى عقد القرض	٦٤
المطلب الأول: وجود التراضى	٦٤
المطلب الثانى: صحة التراضى	٧٣
- المبحث الثانى : عيوب الإرادة	٧٧
المطلب الأول: الغلط فى عقد القرض	٧٨

الموضـــــــوع	الصفحة
المطلب الثانى: التدليس فى عقد القرض	٨٢
المطلب الثالث: الإكراه فى عقد القرض	٨٥
المطلب الرابع: الاستغلال فى عقد القرض	٨٩
- المبحث الثالث : المحل فى عقد القرض	٩٨
- المبحث الرابع : السبب فى عقد القرض	١٠٣
الفصل الثانى: أحكام عقد القرض	١١٢
- المبحث الأول : التزامات المُقرِض	١١٢
- المبحث الثانى: التزامات المُقتَرِض	١٢٢
- المبحث الثالث: انتهاء عقد القرض	١٣٩
الفصل الثالث: الفائدة فى عقد القرض المدنى	١٥٠
- المبحث الأول : التعريف بالفائدة وسعرها فى القانون المدنى	١٥٠
- التعريف بالفائدة	١٥٠
- سعر الفائدة	١٥٣
- تحريم تقاضى فوائد عن القرض لاعتبارات المصلحة العامة	١٥٣
- المبحث الثانى: أنواع الفائدة وجزاء مخالفة سعرها فى القانون المدنى	١٥٥
المطلب الأول: أنواع الفائدة	١٥٦
الفوائد التأخيرية فى ضوء أحكام محكمة النقض	١٦١
المطلب الثانى: ما يترتب على مخالفة سعر الفائدة الاتفاقية	١٦٥
- المبحث الثالث: موقف المحكمة الدستورية من الفائدة فى القانون المدنى	١٧١
المطلب الأول: أحكام المحكمة الدستورية العليا	١٧٢
المطلب الثانى: التعليق على أحكام المحكمة الدستورية العليا	١٨٥
المطلب الثالث: صورية عقد القرض	١٩٠

الموضـــــــوع	الصفحة
الباب الثاني	
عقد القرض في الفقه الإسلامي	١٩٤ ـ ٢٧٧
الفصـل الأول : تعريـف عقـد القـرض ومشـروعيته	١٩٥
- **المبحـث الأول** : التعريـف بعقـد القـرض	١٩٥
- **المبحث الثـانى** : مشروعية عقد القرض	١٩٦
المطلـب الأول: الأدلـة مـن القـرآن الكـريم	١٩٧
المطلب الثانى: الأدلة من السنة	١٩٩
المطلب الثالث: الأدلة من الإجماع	٢٠٠
الفصل الثاني : أركان عقد القرض فى الفقه الإسلامى	٢٠١
- **المبحث الأول** : ركن عقد القرض فى مذهب الأمام أبى حنيفة	٢٠٢
- **المبحث الثانى** : أركان العقد عند فقهاء الجمهور	٢٠٥
الفصـل الثالـث: الربـا فـى عقـد القـرض	٢٤٤
- **المبحـث الأول** : التعريـف بالربـا وأنواعـه	٢٤٤
- **المبحـث الثـانى** : أدلـة التحـريم وحكمتـه	٢٤٨
المطلب الأول: أدلة تحريم الربا	٢٤٩
المطلب الثاني: الحكمة من تحريم الربا	٢٥٨
- **المبحـث الثالـث: عـلاج الإسـلام للربـا**	٢٦٧
المطلب الأول: التمويل بعقد المرابحة	٢٦٩
المطلـب الثـاني: التمويـل بعقـد المضـاربة	٢٧٢
- الخاتمـــــــة	٢٧٨
قائمة المراجع:	٣٠١-٣١٠
فهرس المحتويات	٣١٦